الأطراف المؤثرة في أسعار النفط وتوازن السوق

(Non- OPEC، OPEC, international oil companies)

ليبيا عبود صالح باحويرث* سالم مبارك صالح بن قديم**

الملخص

إن بلدان منظمةOPEC تمتلك احتياطيات ضخمة وإنتاجية كبيرة وسياسات استثمارية متوازنة في مجال النفط، في حين تعد بلدان منظمة الدول غير الأعضاء في أوبك Non–OPECومنها منظمة OECDمن أكبر المستهلكين في السوق العالمي للنفط. إلا أن سياسة التسعيرة التي اتبعتها أوبك رغم صعوبتها أثبتت أثرها في إعادة التوازن إلى سوق النفط العالمي رغم انخفاض الطلب الأمريكي للنفط وسيطرة أوبك على حصة كبيرة من إنتاج الشركات النفطية. وتوصلت الدراسة إلى أن الاحتياطات النفطية لها أثر في القيادة السعرية للسوق النفطية; ضرورة التنسيق بين أعضاء OPEC و Non– OPEC لتخفيف حدة المضاربات من قبل الأطراف المسيطرة على السوق النفطية التَحكم في تكنولوجيا الصناعية النفطية أثر في تحديد تكاليف الإنتاج وتوجيه الاستثمارات وتسعيرة النفط; ولمجابهة ضعف الإمدادات والتأثير في أسعار النفط تم استخدام سياسة الخزن الاستراتيجي، إن الدول التي تبنت سياسة الحفاظ على الحصص في السوق النفطية عليها تنويع استثماراتها ، أما كلفة إنتاج برميل النفط فستنخفض مع التطورات التقنية.

الكلمات المفتاحية: التعويم، الاحتياطيات المثبتة، الخزن الاستراتيجي، توازن السوق.

المقدمة:

إن الأهمية البالغة للنفط في اقتصاديات العالم جعلت سوق النفط معوماً وغير محكوم بقوانين السوق فقط بل تتأثر بمجموعة من السياسات والاستراتيجيات المتضاربة بين مصالح الدول الصناعية الكبرى والمستهلكة للنفط والدول والشركات المنتجة التي تمثل كل طرف ولاسيما على الأسعار. عنت الدراسة ببحث وتحليل أثر المنظمات Organization of OPEC (the Petroleum Exporting Countries) وNon-OPEC في وضع السياسات التسعيرية للنفط مبينا" أثر شركات النفط العالمية وإجراءاتها في التحكم في أسعار النفط.

بينت الدراسة الأطراف المؤثرة في سوق النفط من خلال أثر OPEC وNon-OPECوالشركات النفطية في سوق النفط وتأثيراتها في توازن السوق، وكذلك الأزمات السعرية وما تحدثه من تغير في آلية السوق والتي تؤدي إلى تغيرات هيكلية في الصناعة النفطية، في ظل تزايد الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري انخفض الطلب العالمي على النفط وأثر في توازن السوق وانعكس على استراتيجيات السوق المستقبلية.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات عن الاحتياطيات والإنتاج والإيرادات والعرض والطلب والأسعار لمنظمات أوبك والدول غير الأعضاء في الأوبك والشركات النفطية العالمية.

أهمية البحث:

تكمن في تحليله لإحدى القضايا الأساسية للاقتصاد العالمي للطاقة، حيث إن الأسواق الحالية تشهد حالة عدم الاستقرار نتيجة الأزمات السعرية العالمية وتأثيرها في توازن سوق النفط العالمي من خلال معرفة الأطراف المؤثرة في سوق النفط واختلال توازن

* أستاذ مساعد بقسم العلوم المالية والمصرفية – كلية العلوم الإدارية – جامعة حضرموت.

**أستاذ مساعد بقسم الهندسة البترولية – كلية البترول – جامعة حضرموت.

السوق من خلال انخفاض الطلب على النفط الخام وزيادة الإنتاج من النفط الصخري.

الدراسات السابقة:

اهتمت الكثير من الدراسات بهذا الموضوع ومنها: دراسة كريستوفر هلمان 2010، استهدفت الدراسة البحث في أوجه الاختلاف بين شركات النفط العالمية من جهة وبين شركات النفط الوطنية من جهة أخرى والتي تخطت شركات النفط الدولية بمراحل في مجال حجز احتياطات النفط كما يمكننا معرفة أن بعض الكوارث قد تعود بالفائدة على شركات النفط الوطنية، وأشارت نتائج الدراسة إلى بداية زوال الهيمنة والاحتكار اللتين تفرضهما الشركات النفطية العالمية على سوق النفط في العالم.

إلا إن هذه الدراسة ركزت كثيرا على التسرب النفطي لشركة بريتش بتروليوم في خليج المكسيك وإن الشركة غير قادرة على معالجة الوضع وإن استطاعت فإن ذلك الأمر سيتطلب وقتاً أطول.

– دراسة خليف استهدفت إبراز أسباب تدهور أسعار النفط في السوق الدولية انطلاقا من إستراتيجية مجموع الأطراف المتواجدة في هذه السوق بصفة عامة والبلدان المستهلكة بصفة خاصة. تطرق إلى أثر الشركات النفطية والبلدان المنتجة والمستهلكة في استقرار الأسعار ووفق منهجية الدراسة فإن المعايير الاقتصادية يجب أن نضعها في الموضع الصحيح من حيث إنها تعمل في المدى الطويل. ومن خلال التحليل تطرق البحث إلى مرحلتين من حيث مصالح الأطراف: الأولى مرحلة السبعينيات التي تميزت بنوع من التجانس بين أهداف كل الأطراف فيما يخص تسيير أسعار النفط، والمرحلة الثانية هي مرحلة الثمانينيات والتي تميزت بظهور تضارب في أهداف الأطراف بحكم التطور الهيكلي لسوق النفط.

كما أوضح د. خليف أن هناك إستراتيجيتين الأولى: للبلدان المستهلكة (إستراتيجية الولايات المتحدة) نظرا لثقلها كمنتج ومستهلك ومحتكر لإستراتيجية البلدان الصناعية. وعلى المدى الطويل فإنها ستصبح المصّدر الرئيسي للطاقة لامتلاكها حجماً احتياطياً كبيراً من النفط والغاز الحجري والفحم وموارد أخرى والاحتكار الشبة المطلق للتكنولوجيا. والثانية: إستراتيجية الشركات النفطية والمتمثلة في محورين: الأول –في بدء تحول وانتشار جديد لاستثماراتها على المستوى الجغرافي من خلال تحويل جزء من الاستثمارات النفطية في المناطق التقليدية (الخليج العربي، أفريقيا ...) إلى مناطق جديدة منتجة للنفط كبحر الشمال وألاسكا وأمريكا الجنوبية).

المحور الثاني: يتمثل في التوسع الأفقي للاستثمارات وامتدادها إلى كل مصادر الطاقة الإحلالية.

الثالثة: استراتيجيات بلدان الأوبك ويكمن السبب الوحيد في ارتفاع الأسعار هو ارتفاع معدلات الطلب على النفط.

كما أوضحت الدراسة أن هناك مراجعات لتلك الاستراتيجيات واختتم البحث بالملاحظات الآتية:

1- إن النفط سيبقى عنصرا حساسا وله وزنه في الإمداد والطاقة وثم دخول مصادر الطاقة البديلة.

2- تطوير القدرة التفاوضية للأوبك مستقبلا من حيث التكلفة التي تتحدى كل منافسة، القدرة الإنتاجية ستبقى مركزة في بلدان أوبك رغم أن هذه القدرات الآن في بلدان غير الأعضاء في الأوبك.

3- إن زمان السوق المتحكم في تحديد أسعار النفط ظل في أيدي الدول النفطية الصناعية الغربية.

4- السعي لإقامة كارتل حقيقي في مراحل سابقة لا ينطبق على أوبك.

دراسة عبد الستار – عبد الجبار موسى. استهدفت دراسة الاحتياطات النفطية والإنتاج لدول أوبك وتحليل

حصة أوبك من الإنتاج للفترة من 1970–2005، وينطلق البحث من فرضية أن منظمة أوبك قائد سعري في أسواق النفط الخام الدولية من خلال حصتها الإنتاجية المكملة لطلب السوق الدولي. وأنها تمارس هذا الأثر من خلال التحكم بحجم هذه الحصة. والمحور الأول في البحث يتطرق إلى الأساس النظري لتفسير تكون الاحتياطي النفطي والإنتاج الاقتصادي لها وسقف نضوبها، والمحور الثاني واقع الاحتياطيات لأوبك وخارج أوبك، والثالث تحليل الاحتياطيات.

واستنتجت الدراسة: أن 75% من الاحتياطات النفطية موجودة في بلدان أوبك وما تبقى موزع على بقية بلدان العالم، وأن دول العالم باستثناء أوبك تعاني نقصا في استهلاكها في حدود 36%، والتذبذب المستمر في حصة أوبك لتلك الفترة يعكس سلوك أوبك في الإنتاجية واحتكار القلة وأنّ احتياطات أوبك بدأت تتراجع ومستقبل النفط الخام يتوفر في احتياطيات الشرق الأوسط.

المحور الأول: السياسات التسعيرية للنفط:

1.1 أثر الأوبك في السياسات التسعيرية للنفط: إن الأثر الفعال لمنظمة أوبك OPEC التي تأسست في عام 1960م ولم تبرز في سوق النفط العالمية إلا بعد مرور عشر سنوات، ومنذ ذلك الحين تحاول الأوبك من خلال حصتها التأثير في مستويات أسعار النفط الخام في السوق العالمية وبفعل عوامل كثيرة منها سياسة أعضائها الإنتاجية وضغوطات الدول الكبرى وغيرها [1, 8, 9].

السياسة التسعيرية للأوبك: تنطلق السياسة التسعيرية للأوبك من موقعها في السوق النفطية بوصفها تمتلك أكبر احتياطي نفطي مثبت موجود في العالم، إذ تشكل نسبة هذا الاحتياطي أكبر من نصف الاحتياطي العالمي، كما إن لايرادات النفط أثراً مهما في اقتصاديات دول منظمة أوبك لذا تستهدف السياسة النفطية لأوبك تحقيق الاستقرار في إيراداتها من النفط بما يخدم أهداف وتنمية الاقتصاديات الوطنية فيها وتنويعها والمحافظة على حصة النفط في استهلاك الطاقة واستمرار النمو في الطلب عليه، لذلك تسعى أوبك إلى استقرار السوق النفطية بما يخدم البلدان المنتجة والمستهلكة ونمو الصناعات النفطية مع عدم الإضرار بنمو الاقتصاد العالمي [1, 8, 17].

بالرغم من أهمية العرض والطلب في تحديد سعر النفط إلا إن منظمة الأوبك أدركت بأن هناك اعتبارات أخرى لا تقل أهمية تتعلق بسقف أو حصص الدول المنتجة وضرورة الالتزام بهذه الحصص وتأثيرها في نمو الاقتصاد العالمي وانعكاساته على مستوى الطلب وبروز عامل أساس وهو التنسيق بين الأعضاء في الأوبك والدول المنتجة للنفط من خارج المنظمة والتي تمثل ما لا يقل عن ثلثي الإنتاج العالمي من النفط .تعد الدول النفطية خاصة الدول الأعضاء في منظمة أوبك من أشد الأطراف تأثيراً في سوق النفط لارتباط عملية نموها الاقتصادي بالإيرادات النفطية – لذلك اتخذت بعض الإجراءات لإعادة التوازن لأسواق النفط منها إقرار زيادات في إمدادات النفط والتي كان لها الأثر الفعال في تخفيف المضاربات من قبل عدة أطراف مسيطرة على السوق النفطي وكذلك التحديات التي واجهة المنظمة بسبب حالة الركود الاقتصادي العالمي.

جدول (1) السياسات التسعيرية لخطة أوبك للفترة من 2005-2013

السنة	سعر سلة الأوبك د/ب	الإجراءات المتخذة من قبل المنظمة	الاستنتاج
2005	50.6	زيادة في الإمدادات بسبب ارتفاع الطلب نتيجة لتوقف إمدادات النفط خارج الأوبك.	ارتفاع مستمر في أسعار النفط
2008	94.08	انخفاض الطلب على النفط نتيجة حدوث أزمة الرهن العقاري وانعكاساتها على الولايات المتحدة الأمريكية وبقية أنحاء العالم.	تفاقم الوضع في الأسواق المالية العالمية وانعكس سلبا على أسواق النفط
2009	60.88	خفض الحصص الإنتاجية لتصل إلى 4.2 مليون برميل/ يوم وهو أعلى مستوى تخفيض في تاريخ أوبك	تدهور مالي عالمي –حالة ركود اقتصادي –تباطؤ النمو الاقتصادي للدول الصناعية والدول النامية.
2010	77.38	استمرار قرار خفض الحصص الإنتاجية والمحافظة على سياستها الإنتاجية من دون تغيير.	تحسن أسعار النفط نتيجة لقرارات الخفض في عام 2009
2011	107.4	توازن في سوق العرض والطلب على النفط العالمي	ارتفاع أسعار النفط مع بقاء التوازن في سوق النفط
2014	99.57	انخفاض الطلب على النفط نتيجة إنتاج الولايات المتحدة للنفط الصخري	انخفاض أسعار النفط

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى تقارير منظمة أوبك [16،21]

إن انعكاس السياسات التسعيرية للأوبك على سوق النفط تميزت بأنها كثيرة التغيرات والتذبذبات السعرية للنفط خصوصا عام 2008 التي أثرت في الاقتصاد العالمي بشكل عام وخصوصا على الأسعار النفطية والطلب عليها، ولاختلاف وجهات النظر في التحليل حول هذه الفترة فإن منظمة الأوبك اتخذت إجراءات سريعة للحد من هذه التذبذبات في أسعار النفط وتحقيق التوازن. أما بالنسبة لانعكاس السياسات التسعيرية على عرض النفط فان الاختلاف للدول المنتجة من حيث حجم الاحتياطيات النفطية ومستوى النمو الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية وغيرها تنعكس على الأسعار.

جدول (2) الاحتياطيات العالمية المؤكدة للنفط للفترة من 2007 -2013 مليون برميل

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Total world of which	1,213.008	1,292.280	1,332.776	1,467.363	1,481.526	1,483.793	1,489.865
OPEC	948.058	1,023.393	1,064.288	1,196.720	1,199.707	1,200.830	1,206.170

Non-OPEC	OECD	57.457	56.799	53.405	53.126	56.542	63.740	64.448
	FSU	111.684	114.668	115.336	116.089	116.089	118.886	118.886
	China	15,493	18,000	21.618	23.268	23.747	24.428	24.428

المصدر: بتصرف بالاستناد إلى إحصائيات منظمة أوبك[16،21]

من الجدول يتضح أن إجمالي احتياطيات العالم المثبتة من النفط لعام 2007 نحو1,213.008 مليون برميل وارتفعت حجم الاحتياطات من النفط حتى وصلت 1,332.776 مليون برميل في عام 2009 ونتيجة للاستكشافات الجديدة للحقول النفطية تزايدت حجم الاحتياطات العالمية حتى وصلت إلى 1,483.793 مليون برميل في عام 2013 وبزيادة تقدر ب 6.052 مليون برميل في عام 2014.

إن احتياطات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for economic co – operation and development OECD كإحدى منظماتNon –OPEC فان حجم احتياطياتها بلغت 57.457 مليون برميل في عام 2007 إلا أنها انخفضت حتى وصلت أدنى مستوى لها في عام 2010 نحو 53.126 مليون برميل، ارتفعت مرة أخرى حجم الاحتياطيات حتى بلغت 64.448 مليون برميل أي بزيادة 708 مليون برميل في عام 2013،من الملاحظ أيضا أن منظمة FSU لاتقل أهمية حيث إنها تحوي احتياطيات ضخمة تقدر بـ 111.684 مليون برميل في عام 2007.وارتفعت معدلات احتياطياتها إلى مستويات قياسية تقدر ب 118.886 مليون برميل في عام 2014،أما عند مقارنه منظمة OPEC بمنظمات Non-OPEC مثل OECD، FSU فان التفاوت كبير حيث إن منظمة أوبك تمتلك احتياطيات كبيرة وضخمة تشكل نسبة كبيرة من إجمالي احتياطيات العالم. حيث تقدر حجم احتياطيات (OPEC) 1,206.170 مليون برميل عام 2014 بحسب إحصائيات 2015.

إن أسعار النفط تتجاذبها عدة أطراف: منظمة أوبك و OECD والشركات النفطية وبعض الدول، وترسم خريطة بيانية لتذبذب أسعار النفط التي حكمها الصراع على تحديد اقتسام العائدات النفطية بين هذه الأطراف وهي عملية نتجت عن المزج بين السعر السياسي والاقتصادي للنفط، فالسعر السياسي تتجاذبه أطراف الأول: الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية (IEA) والطرف الآخر يمثل المصّدرين في ضمن إطار منظمة أوبك حيث انتهجت الدول المستهلكة سياسة شراء النفط بأسعار منخفضة دون مراعاة لمصالح الدول المصدرة للنفط في حين عكست دول أوبك سياستها في برمجة الإنتاج لزيادة عائداتها النفطية. ومن جهة أخرى تم تجاهل السعر الاقتصادي للنفط الذي تحدده الطاقة الإنتاجية المتاحة وتوازن العرض والطلب والنمو الاقتصادي العالمي [1, 4, 6].

إن دول منظمة OECD ما زالت تنتهج سياسة عدم الاعتراف بالطرف الآخر إلا عندما ترتفع الأسعار ترمي إلى تجميد ارتفاع الأسعار والعمل على تخفيضها والحصول على الإمدادات النفطية بأسعار منخفضة وهذا مؤشر على استمرارية إتباع السعر السياسي بين المستهلكين والمنتجين على حساب السعر الاقتصادي للنفط.

إن الأسعار الفورية هي سعر الوحدة النفطية المتبادلة فوريا في السوق النفطية الحرة وهو مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة. بدأت الأسعار الفورية Spot crude prices في الأسواق العالمية

تؤثر تأثيراً أساسيا في نظام التسعيرة المرتبط بالسوق Marked related بحيث يعكس قيمة خام يمثل عدة خامات ويحدد سعره في السوق بعكس قوى العرض والطلب، بحيث أصبح لا يوجد سعر واحد للزيت الخام القياسي بل أصبحت زيوت خام قياسية تعمل بمثابة نقاط استرشاد لتجارة الزيت الخام، فزيت خام بزيت Brentهو الخام القياسي في السوق الأوروبية، وزيت دبي هو الخام القياسي للنفط في الخليج العربي في حين زيت عزب تكساس الوسيط (WTI) يستعمل كخام قياسي في سوق الولايات المتحدة الأمريكية ولو تطرقنا إلى طرق تسعيرة النفط فان هناك نظام تسعير استرشادياً Reference Prices لضبط مستويات أسعار النفط الخام، ولكن الواقع الاقتصادي يفرض غير ذلك [14, 16, 18].

جدول (3) السعر الاسترشادي لأوبك وسعر برنت وسعر غرب تكساس دولار/برميل

الأعوام	OPEC Reference Prices (ORP) $/b	Brent	WT
2005	50.64	54.44	56.51
2006	61.08	65.16	66.04
2007	69.08	72.55	72.29
2008	94.45	97.37	100.00
2009	61.06	61.68	61.88
2010	77.45	79.60	79.42
2011	107.46	111.36	94.99
2012	109.45	111.62	94.10
2013	105.87	108.62	97.96
2014	99.57	102.33	96.26

المصدر: بتصرف بالاستناد إلى إحصائيات منظمة أوبك [16،21]

من الملاحظ أن السعر الاسترشادي لأوبك يتزايد حيث كان أدنى مستوى له في عام 2005 ومن ثم ارتفع إلى مستوى قياسي وبشكل ملحوظ في عام 2008 بسبب أزمة الرهن العقاري حيث تجاوز 94 دولاراً للبرميل، وفي عام 2009 انخفض انخفاضا كبيرا وصل إلى 60 دولاراً للبرميل ومن ثم بدأ بالارتفاع حتى وصل في عام 2011 إلى أكثر من 107 دولارات للبرميل واستمر في الارتفاع حتى وصل أعلى مستوى له في عام 2012 حيث وصل سعر برميل النفط في الأسواق العالمية 109.4 دولارات للبرميل ومن ثم بدأت الأسعار بالتراجع حتى وصلت 99.5 دولاراً للبرميل في عام 2014م.

أما بالنسبة لأسعار برنت وغرب تكساس فإنها غالباً ما تتجاوز السعر الاسترشادي لأوبك باستثناء عام 2011 الذي انخفض فيه سعر نفط غرب تكساس عن سعر أوبك بمقدار 12.47 دولاراً واستمر هذا النوع من النفط باستقرار الأسعار عند مستوى معين.

أثر الشركات النفطية وإجراءاتها في التحكم بأسعار النفط:

إن شركات النفط العالمية هي أحد أنواع الشركات

المتعددة الجنسيات والتي تنشط في قطاع معين إلا وهو قطاع الطاقة بالأخص في مجال النفط. حيث تسيطر هذه الشركات العملاقة وبحسب نشأتها في القرن الماضي: شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي standard oil of new jersey وكاليفورنيا، شركة سوكوني موبيل، شركة جولف، شركة تكساس، شركة رويال دتش (شيل)، شركة النفط البريطانية BP، شركة البترول الفرنسية.

أما حاليا في ظل ظهور العولمة والاندماجات فقد اختفت أكبر أسماء الشركات التي كانت في ضمن الشقيقات السبع والتي كان لها أثر مؤثر في صناعة النفط، أما حاليا فبرزت الشركات النفطية مثل Gulf Oil، وتكساكو Texaco، وباندماجهم مع شركة Chevron شركة موبيل mobile التي اندمجت مع Exxon ولم يبق اليوم من هذه الشركات سواء شركات Royal Dutch / ، Exxon Mobil, Bp, Shell، Total، Chevron,).

وفي مجال الصناعة النفطية (مرحلة البحث والاستكشاف والحفر والتنقيب والاستخراج أو الإنتاج والتكرير والنقل والتوزيع) وقد تعددت الشركات النفطية في طابعها حيث ظهرت إلى جانب الشركات النفطية العالمية للدول الصناعية شركات نفطية وطنية وشركات نفطية مستقلة أخذت بمرور الزمن صيغه العالمية.

ولقد تميزت الشركات النفطية عن غيرها من الشركات أو المؤسسات الاقتصادية الأخرى بخصائص محدودة مثل:

- خاصية التكامل الرأسي كقيامها بالإشراف والإدارة لمعظم مراحل الصناعة النفطية أو التكامل الأفقي من خلال امتلاكها للاحتياطي النفطي خاصة أوفي نشاطات اقتصادية متكاملة مع صناعات أخرى.
- وخاصية الاحتكار خاصية وتنوع وتوسع النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تنوع وتوسع مجالات نشاطها والامتداد إلى مجالات خارج نشاطها الرئيسي [2, 12, 29].

تبرز أهمية الشركات النفطية العالمية على ساحة النفط من خلال:

- تحول النفط إلى مادة أساسية ورئيسية في هيكل مصادر الطاقة المستقلة والمستخدمة في عالمنا المعاصر
- أصبحت السلعة النفطية تشكل نسبة عالية وكبيرة من مجموع السلع المتبادلة عالميا.
- إسهام الشركات النفطية في انتشار ظاهرة العولمة على النطاق الدولي والتي ساعدت على تنمية الأسواق العالمية.

استراتيجية الشركات النفطية:

تتمثل الاستراتيجية الحالية للشركات والتي ترمي إلى موائمة الهياكل الإنتاجية لتقلبات السوق النفطية من خلال:

- ❖ توسيع أعمال البحث عن النفط في المناطق الآمنة سياسيا.
- ❖ توسيع أعمال البحث عن النفط في المناطق خارج دول الأوبك.
- ❖ إستراتيجية الملائمة مع تطور الطلب على المنتجات المكررة.
- ❖ إستراتيجية السيطرة على المراحل اللاحقة لإنتاج النفط.

لم تتقبل الشركات فكرة إقصائها من السوق عن طريق تخفيض نشاطها في مرحلة الإنتاج وتوجهت إلى بناء إستراتيجية لاستعادة مكانتها في السوق من خلال التطوير للإنتاج خارج مناطق الأوبك ونقل سيطرتها من الإنتاجية إلى التكرير والتوزيع وذلك عن طريق

تغيير هيكل أنشطتها التكريرية لتلاؤمها السريع مع التغير في الطلب على المنتجات المكررة، وتنمية السوق الفورية للمنتجات المكررة وتطوير أنشطة المساومة التي تسمح لها بالتدخل بفاعلية في هذه الأسواق، هذه الإستراتيجية أدت إلى تقليص السيطرة المحتملة للدول المنتجة سواء من ناحية إنتاج النفط الخام أو المنتجات المكررة، كما نتج عنها تغيير جذري في هيكل الإمدادات وفي الجهاز الإنتاجي للشركات النفطية العالمية. في الصناعات النفطية يمكن تقسيم الاستراتيجيات التي اتبعتها الشركات النفطية العالمية إلى:

- ❖ استراتيجيات التنمية الديناميكية لأنواع الطاقة وذلك بتنويع مصادر الطاقة البديلة.
- ❖ استراتيجيات السيطرة على التكنولوجيا طويلة الأجل والضغط على الأسعار بحيث يعد التحكم في تكنولوجيا الطاقة ذا أولوية مطلقة من بين استراتيجيات الشركات. وإن شركات الطاقة العالمية هي الوحيدة التي باستطاعتها تطوير بدائل النفط مما يعطيها ميزة تنافسية في مواجهة الأطراف الأخرى المؤثرة في تسعيرة النفط في السوق النفطية [2,11, 16].

جدول (4) إيرادات الشركات النفطية العالمية للفترة من 2007-2013مليون دولار

Company	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
BP	291,438	367,053	246,138	308,928	386,463	388,074	396,217
Exxon Mobil	404,552	477,359	310,586	383,221	486,429	480,681	438,255
Total	217,554	264,709	183,175	211,143	257,093	257,038	251,731
Royal Dutch /shell	355,782	458,361	278,188	368,056	470,171	467,153	451,235
Chevron	220,904	273,005	171,636	204,928	253,706	241,909	228,848

المصدر: بتصرف بالاستناد إلى إحصائيات منظمة أوبك [16،21]

يتضح من الجدول أن حجم الإيرادات للشركات النفطية يتزايد وأن شركة Exxon Mobil حققت أعلى الإيرادات حيث بلغ حجم إيراداتها 404,552 مليون دولار لعام 2007م وارتفع حتى وصل في عام 2013 نحو 438,255 مليون دولار تليها شركةRoyal Dutch /shellوالتي بلغ حجم إيراداتها 355.782 مليون دولار في عام 2007 وارتفع إلى أن وصل 458.361 مليون دولار في عام 2008 ثم انخفض إلى 278.188 مليون دولار في عام 2009 وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية إلا إنها ارتفعت حجم إيراداتها والتي زادت عن شركة Exxon Mobilبمقدار 12.980 مليون دولار في عام 2013 ثم تليها شركة BP ثم شركة Total وأخيرا شركة Chevron.

أثر الدول والمنظمات غير الأعضاء في أوبك-Non (OPEC) في التأثير في أسعار النفط:

يكمن أثر منظمة OECD كإحدى منظمات -Non (OPEC) والتي أنشأت في عام 1961م وتعد من إحدى أهم مصادر الأرقام الإحصائية والمؤشرات الاقتصادية الأكثر مصداقية حول الأوضاع في البلدان الأعضاء، حيث تستورد البلدان الصناعية نحو ثلاثة أرباع النفط في التجارة الدولية وهي السوق الرئيسية للنفط والطاقة فقد عملت البلدان الصناعية من خلال سياسات الطاقة والتطوير خططاً ترمي إلى

تحقيق انخفاض في إجمالي الطلب على الطاقة وتقليل الاعتماد على الاستيراد من خلال التطوير والتوسع في الطاقات البديلة والمتجددة.

مع بدء ارتفاع أسعار النفط فقد بدأت العديد من البلدان الصناعية باتباع سياسات مختلفة ترمي إلى تقليل الاعتماد على نفط الأوبك وتمثلت هذه السياسات بزيادة الاستكشافات النفطية وتطوير مصادر الطاقة البديلة وتحسين كفاية استخدام الطاقة، نتيجة لذلك شهدت مرحلة ثمانينيات القرن الماضي انخفاضا في الطلب على نفط الأوبك وعندما أصبح الطلب أقل من الحجم الكلي الذي كان بالإمكان إنتاجه، فقد ازداد فائض العرض النفطي الأمر الذي خلق صعوبة في استقرار الأسعار ولذلك فان أوبك بدأت بتقسيم الإنتاج في ظل نظام الحصص [1, 8, 16, 22].

إن إنتاج دول Non-OPEC يتسم بالتزايد المستمر مع نمو احتياطياتها ليحتل الحصة الأكبر في الإنتاج ومن ثم عرض النفط في السوق. وهذه السياسة الإنتاجية تؤدي إلى تأثر أسعار النفط الخام رغم حاجة بعض الدول الصناعية للحصول على النفط بأسعار منخفضة.

جدول (5) العرض من الدول غير الأعضاء في أوبكNon-OPEC للفترة من (2007-2014) مليون برميل

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
America	14.30	14.12	14.15	14.84	15.53	16.51	18.13	19.67
Of which US	7.50	7.60	8.44	8.54	8.98	18.22	11.22	12.67
Europe	5.23	5.00	4.75	4.40	4.07	3.8	3.58	3.56
Asia pacific	0.60	0.64	0.63	0.61	0.57	0.60	0.48	0.50
Total OECD	20.14	19.76	19.54	19.86	20.17	20.91	22.19	23.72
Other Asia	2.72	2.74	3.71	3.69	3.63	3.61	3.59	3.51
Latin America	4.65	4.09	4.43	4.73	4.75	4.74	4.78	5.01
Middle East	1.66	1.64	1.66	1.76	1.69	1.51	1.36	1.34
Africa	2.71	2.79	2.72	2.59	2.59	2.34	2.40	2.41
Total DCS	10.97	11.26	12.51	12.77	12.66	12.20	12.13	12.26
FSU	12.52	12.60	13.92	13.25	13.24	13.13	13.41	13.41
Of which Russia	9.79	9.80	9.92	10.13	10.3	10.45	10.51	10.56
Of her Europe	0.15	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14	0.14
China	3.77	3.86	3.86	4.12	4.11	4.20	4.24	4.24
Total of her regional	16.44	16.61	16.93	17.51	17.49	17.65	17.78	17.80

Total Non-OPEC Production	47.54	47.63	48.98	50.14	50.33	50.76	52.10	53.78
Processing gains	1.92	1.95	1.98	2.08	2.12	2.17	2.13	2.16
Total Non-OPEC supply	49.46	49.58	50.96	52.27	50.33	52.93	54.23	55.95

المصدر: بتصرف بالاستناد إلى إحصائيات منظمة أوبك [16،21]

إن الدول غير الأعضاء في أوبك Non– OPEC تضم الكثير من المنظمات كما هو موضح في الجدول (5) وإن عرض الولايات المتحدة الأمريكية من النفط في الأسواق العالمية يتزايد بشكل ملحوظ، حيث ارتفع من 7.5 ملايين برميل / يوم في عام 2007 إلى 8.44 ملايين برميل / يوم في 2009 وارتفعت حجم الكميات المعروضة إلى ان بلغ 11.22 مليون برميل / يوم في عام 2013 وازدادت الكمية بمقدار 1.45 مليون برميل / يوم في عام 2014.

بلغ إجمالي عرض منظمة OECDمن النفط في عام 2007 نحو 20.14 مليون برميل / يوم انخفضت الكمية المعروضة لثلاث سنوات متتالية حيث وصل في عام 2011 إلى 20.17 مليون برميل / يوم، وزادت الكمية المعروضة بمقدار 2.02 مليون برميل / يوم في عام 2013 حتى وصلت في عام 2014 حوالي 23.73 مليون برميل/يوم. من الملاحظ في الجدول أن إنتاج دول Non– OPEC ومقارنته بعرضها للنفط نلاحظ إن هناك تقارباً بين الإنتاجية والعرض من حيث إن كمية الإنتاج بلغت نحو 47.54 مليون برميل / يوم في عام 2007 والكمية المعروضة بلغت 49.46 مليون برميل / يوم، أي إن كمية الإنتاج أقل من الكمية المعروضة وهذا يعود إلى الالتزام بتغطية الحصص، وتأتي الزيادة في الكمية المعروضة من المخزون الذي تحتفظ به الدول المنتجة والمنظمات والشركات وكذلك بالنسبة للعام 2009 و 2010، أما في عام 2011 فقد تعادل حجم الإنتاجية وحجم الكمية المعروضة أما بقية الأعوام حتى عام 2014 فان حجم الكمية المعروضة يزيد عن حجم الإنتاج.

إن السياسات التي اتبعتها بلدانOECD أما في تقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي في الطلب على الطاقة وتحسين كفاية استخدام المشتقات النفطية أو زيادة التوجه نحو مصادر غير تقليدية. لذا فان السعر العالمي للنفط لم يكن له تأثير معنوي في استهلاك OECD من النفط الخام.

إن أهمية الخزن الاستراتيجي كأحد أنواع خزن النفط في الدول الصناعية أسهم في التخفيض الكبير الذي أجرته منظمة OPEC في سقف إنتاجها في بداية 2009 واستمرار تخفيض فائض الإمدادات في السوق والتأثير في مستوى المخزون في البلدان الصناعية أدى إلى زيادة في إجمالي المخزون لمجموعة الدول الصناعية بمليون برميل حتى وصلت إلى 28 مليون برميل.

المحور الثاني: الأطراف المؤثرة في سوق النفط

إن تعقيدات السوق النفطية واتساع الأطراف الفاعلة فيها حول النفط إلى سلعة إستراتيجية، حيث إن توازن العرض والطلب لم يعد كافيا لتحديد الأسعار أو للسيطرة عليها بل وإن هناك اتجاهات وعوامل تؤثر في تحديدها ومن العوامل الرئيسية:

• **<u>العوامل الاقتصادية</u>:** وتشمل التغيرات الجوهرية في السوق النفطية وفي مقدمتها:

❖ تزايد الطلب على الطاقة من قبل دول كانت ليس لها تأثير في التوازن لسوق العرض والطلب، ودخول المضاربات واتساع نطاقها والاستثمار في البورصات بأسهم الشركات النفطية أي أن السوق خرجت عن دورها في التعامل بين المنتجين والمستهلكين لتدخل أطراف أخرى مما يزيدها تعقيدا بينما تنوعت عمليات تخزين النفط بهدف تغير المعادلة السعرية.

❖ اختلال توازنات العرض والطلب الذي يرتبط بظهور منافسين جدد في السوق النفطي.

❖ سياسة التخزين: والتي تسهم في اضطراب السوق النفطية وإمكانية تحكم هذه الدول بمخزونها الاستراتيجي في الأسعار.

❖ المضاربات في البورصات: والتي لم تعد في السوق النفطية تقتصر على صفقات البيع والشراء التقليدية بل أصبحت عملية المضاربة فاعلا مهما في السوق وتحويل معادلة الأسواق النفطية لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية تكون في ضمن أهداف إقرار النظام العالمي الجديد.

❖ تكاليف التكرير: حيث تعمل مصافي التكرير بعدد محدد في العالم وتواجه صعوبة في تلبية طلب الاستهلاك على المنتجات النفطية، والمصافي المتوفرة معدة لمعالجة أنواع معينة من النفوط ومع ظهور أنواع أخرى مثل النفط الصخري الذي يتطلب مصافي بمواصفات أخرى زادت الحاجة إلى إقامة منشآت تكريرية جديدة. وإن استمرار تزايد تكاليف الإنتاج النفطي أثر في عملية الاستثمار ومن ثم على الأسعار [4, 13, 17].

• **السياسات الضريبية:** حيث تعد الضريبة المفروضة على النفط من بين أكبر مصادر التمويل لميزانيات بعض الدول والشركات النفطية حيث إنها في بعض الأحيان تتجاوز ثلاثة أضعاف دخل الدول المنتجة للنفط.

• **العوامل الاستراتيجية:** وتكمن في الصراع في السوق النفطية بين منظمة الأوبك ووكالة الطاقة الدولية والدول المنتجة من خارج الأوبك.

ونتيجة للعوامل السابقة فان تراجع الفائض في القدرات الإنتاجية في العالم حتى عام 2009 وفق الجدول المرفق تبقى أقل بكثير من متوسطها خلال عدة سنوات في ظل تناقص إمكانية وجود قدرة كامنة لتحقيق فوائض من جانب العرض حيث يكون من المستحيل على المنتجين مواجهة احتمال توقف الإمدادات لاستعادة توازن السوق النفطي دون الحاجة لتغيرات مهمة في الأسعار في هذه الحالة يصعب تحقيق التوازن في نمو الطلب على النفط ونمو العرض الذي سينتج عنه عجز تام في تحقيق طاقة إنتاجية فائضة والتي بأثرها ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السوق الفورية.

جدول (6) الإنتاج العالمي للنفط الخام للفترة من (2007–2013) ألف برميل / يوم

Years		2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Total world of which		71,287.2	71,177.6	68,984.7	69,840.3	70,436.7	72,765.8	72,842.2
OPEC		31,123.4	32,075.4	28,927.1	29,249.4	30,121.6	32,424.7	31,603.8
Non - OPEC	OECD	14,357.4	13,683.1	13,540.0	13,308.2	13,062.3	13,687.8	14,453.4
	FSU	11,862.6	11,908.6	12,267.6	12,529.7	12,525.4	12,495.6	12,623.1
	China	3,736.0	3,802.1	3,794.6	4,076.4	4,052.1	4,074.2	4,164.1

المصدر: بتصرف بالاستناد إلى إحصائيات منظمة أوبك [16،21]

منظمة أوبك في سوق النفط:

منظمة أوبك تضم 12 دولة وإن أكبر الدول وزنا وأكثرها تأثيرا في المنظمة هي التي تمتلك احتياطيات كبيرة وتتمتع بإمكانيات إنتاج عالية وتأتي في مقدمتها السعودية، والتي تقدر احتياطياتها بأكثر من 265.789 مليون برميل بحسب إحصائيات 2015 ثم تليها إيران التي تمتلك احتياطيات نفطية تقدر ب 157.800 مليون برميل تم تليها العراق 144.211 مليون برميل وتأتي في المرتبة الرابعة الكويت التي تقدر احتياطياتها النفطية المؤكدة ب 101.500 مليون برميل ثم تأتي باقي الدول الأخرى التي تقل عن 100.000 مليون برميل بحسب الجدول.

جدول (7) احتياطيات النفط لأعضاء منظمة أوبك للفترة من (2007-2013) مليون برميل

Countries	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Algeria	12.000	12.000	12.200	12.200	12.200	12.200	12.000
Angola	9.500	9.500	9.500	9.055	9.055	9.055	9.011
Ecuador	6.368	6.511	6.511	7.206	8.235	8.235	8.832
IR Iran	136.150	137.620	137.010	151.170	154.580	157.300	157.800
Iraq	115.000	115.000	115.000	143.100	141.350	140.300	144.211
Kuwait	101.500	101.500	101.500	101.500	101.500	101.500	101.500
Libya	43.663	44.271	46.422	47.097	48.014	48.472	48.363
Nigeria	37.200	37.200	37.200	37.200	37.200	37.139	37.070
Qatar	25.090	25.405	25.382	25.382	25.382	25.244	25.244
Saudi Arebia	264.209	264.063	264.590	264.516	265.405	265.850	265.789
U.A.Emartes	97.800	97.800	97.800	97.800	97.800	97.800	97.800
Venezuela	99.377	127.232	211.173	296.501	297.571	297.735	298.350

المصدر: بتصرف بالاستناد إلى إحصائيات منظمة أوبك [16،21]

إن الطلب على نفط الأوبك يتجه ليكون متمما لإجمالي الطلب العالمي على الطاقة، حيث تعمل كل موارد الطاقة غير النفطية بأقصى طاقة لها وحيث إن زيادة حجم الاستثمارات أدت إلى زيادة تلك الموارد بصرف النظر عن اتجاهات الأسعار لذا فان الطلب على نفط أوبك يتأثر بالقيود المادية على بدائل الطاقة أكثر من تأثره بأسعار النفط. وإن الطلب على نفط أوبك في كل الآجال القصيرة والمتوسطة لم يتم تحديده على أساس أسعار الزيت الخام بل من خلال الحد الأدنى الضروري لتغطية الطلب العالمي على النفط بمعدل 2.5 % سنويا أي ما يعادل 1.8–2.0 مليون برميل يوميا، وإن دول منطقة الشرق الأوسط وبقية دول الأوبك والنرويج والمكسيك وروسيا تمثل المصدر المتاح لسد الطلب العالمي من النفط حيث تمثل دول أوبك الثقل الأكبر في الإنتاج الكلي العالمي.

أما بالنسبة لعرض نفط أوبك فمنذ مطلع القرن الحالي قامت أوبك بإقرار أربع زيادات في إمدادات السوق النفطي العالمي وذلك لتخفيف حدة المضاربات في السوق النفطية إلا أنها انعكست سلبا على الأسواق المستقبلية إذ كانت هذه الأسواق تشير إلى الارتفاع إلا انه لاحقا اتجهت الأسعار نحو الانخفاض مما شجع الشركات في التخلص من المخزون لديها تجنبا للخسائر المترتبة عند الأسعار Backwardation.

جدول (8) الطلب العالمي على النفط الخام للفترة من (2007–2013) ألف برميل / يوم

Years		2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Total world of which		86,548.0	86,067.6	84,832.8	87,275.9	88,081.4	88,956.6	90,005.5
OPEC		7,026.6	7,431.0	7,701.5	8,096.9	8,341.2	8,678.2	9,031.4
Non – OPEC	OECD	50,029.1	48,329.3	46,385.5	47,091.5	46,469.5	45,973.5	45,902.6
	FSU	4,043.5	4,106.9	3,975.1	4,157.6	4,291.7	4,414.1	4,476.9
	China	7,586.6	7,971.5	8,253.9	8,951.2	9,409.9	9,739.0	10,067.8

المصدر: بتصرف بالاستناد إلى إحصائيات منظمة أوبك [16،21]

من الجدول يلاحظ أن الطلب العالمي على النفط انخفض 86,548.0 ألف برميل / يوم في عام 2007 إلى 86,067.6 ألف برميل / يوم في عام 2008 . وفي عام 2009 وصل الطلب العالمي على النفط أدنى مستوى له حيث بلغ 84,832.8 ألف برميل / يوم. تم ارتفاع الطلب تدريجيا حتى وصل أعلى مستوى له في عام 2013 نحو 90,005.5 ألف برميل / يوم أما طلب منظمة أوبك من النفط بلغ نحو 7,026.6 ألف برميل / يوم في عام 2007 وارتفع تدريجيا حتى وصل في عام 2010 نحو 8,096.9 ألف برميل / يوم واستمر في الارتفاع حتى وصل 9,031.4 ألف برميل / يوم في عام 2013.

من الملاحظ في عرض منظمة أوبك للنفط أن هناك زيادة في إمدادات أوبك من النفط بسبب زيادة معدلات الطلب العالمي عليه ولكنها عادت وتقلصت

في إمداداتها بسبب حالة عدم الاستقرار في السوق النفطية أما عام 2008 فشهد انخفاضا لإمدادات منظمة أوبك بسبب بداية سريان مفعول قرار الخفض في الحصص الإنتاجية والذي أقر في أكتوبر 2008 بمقدار 500 ألف برميل / يوم وذلك نتيجة لانخفاض الطلب العالمي على النفط جراء حالة الركود التي اتسم بها الاقتصاد العالمي وانخفاض أسعار النفط بشكل كبير وسريع مما انعكس سلبا على قيمة الصادرات النفطية لأعضاء أوبك. أما في عام 2011 فقد ارتفعت إمدادات أوبك من إجمالي إمدادات النفط العالمية والتي أدت إلى توسع حصة المنظمة في السوق العالمية إلى 40% خلال عام 2011م بعد إن كانت 38.5 % خلال عام 2003ويعود ذلك إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي وانعكاساته الإيجابية على الطلب العالمي على النفط.

أثر منظمات الدول غير الأعضاء في أوبك - Non OPEC ومنها OECD في الطلب على النفط:

هناك عوامل كثيرة تؤثر في الطلب النفطي في بلدان منظمة OECDمنها معدل النمو الاقتصادي المتزايد والمتسارع والذي يوضح العلاقة الطردية بين استهلاك النفط وتطور الناتج المحلي الإجمالي والذي يعود إلى أن النفط يعد أحد المدخلات المهمة في العملية الإنتاجية في كل القطاعات الاقتصادية [8, 12, 17].

إن معامل استهلاك الطاقة والذي يقصد به كمية الطاقة (النفط) المستهلكة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي. وعادة تصنف البلدان بموجب معاملات الطاقة: فالبلدان الصناعية التي قطعت شوطا كبيرا في التقدم التقني فإن أغلب الدراسات تجمع بأن معامل الطاقة فيها أقل من الواحد الصحيح، في حين بقية البلدان يكون معامل الطاقة فيها واحداً وأكبر منه. أي أن معامل الطاقة هو حصيلة قسمة التغير الحاصل في استهلاك الطاقة على التغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي مضروبا في 100، عندما يكون أكبر من الواحد حيث إن الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة أو أكثر تؤدي إلى زيادة أكبر في الطلب على النفط. وعندما يكون المعامل أقل من الواحد الصحيح فأن ذلك يعني أن الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة أقل من الطلب على الطاقة (النفط) بأقل من وحدة واحدة [1, 8].

إن اتجاه تطور معامل الطاقة (النفط) في درجته المئوية في مجموع البلدان المتقدمة صناعيا (OECD) في اتجاه متناقص وفي حالة سالبة وهو الحالة الإيجابية لمؤشر معامل الطاقة (النفط)الذي يعني ارتفاع المنفعة المتحققة من وحدة الطاقة (النفط) المستهلكة وبأقل كلفة ممكنة وهذا ناجم عن تطبيق سياسة ترشيد الطاقة وخصوصا (النفط).

من خلال إحصائيات ربع سنوية وفق تقارير منظمة أوبك [21]، تبين أن طلب الولايات المتحدة الأمريكية يتذبذب بين ارتفاع وانخفاض نسبي، ففي الربع الأول من عام 2007شهد ارتفاعا في طلب الولايات المتحدة من النفط تجاوز 25 مليون برميل /يوم. أما في عام 2008 انخفض في الربع الأول حيث بلغ 24.84 مليون برميل /يوم، أما في الربع الثالث بلغت الكمية المطلوبة 23.75 مليون برميل /يوم. أدني مستوى للطلب الأمريكي من النفط في السوق النفطية بلغ 22.9 مليون برميل / يوم في الربع الثاني من عام 2009. ومن ثم ارتفع الطلب تدريجيا إلى أن وصل أقصى معدل في الربع الثالث في عام 2011 حيث بلغ 24.30 مليون برميل / يوم، ومن ثم بدأ بالانخفاض لبدء الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج

النفط الصخري الذي قلل من طلب الولايات المتحدة في سوق النفط العالمية. أما طلب غرب أوروبا في عام 2007 تجاوز 15 مليون برميل /ي واستمر على مستوى الطلب في عام 2008 ومن ثم بدأ بالانخفاض حتى وصلت في الربع الثاني من عام 2009 نحو 14.2 مليون ب/ي، بلغ أدنى مستوى للطلب الأوروبي للنفط في الربع الأول من عام 2014 حيث بلغت الكمية المطلوبة نحو 13.01 مليون ب/ ي.

لقد بلغت الكمية المطلوبة من دول آسيا والباسفيك من 7-إلى أقل من 9 ملايين برميل /ي خلال الفترة من 2007-2014.

أما بالنسبة لعرض دول OECD من النفط أقل بكثير مما تطلبه هذه الدول أي أن الولايات المتحدة بلغت الكميات المطلوبة من 26-23 مليون ب/ ي، أما عرض الولايات المتحدة الأمريكية من 14-19 مليون ب / ي.

أما عن الكميات المعروضة في دول غرب أوروبا يتراوح ما بين 5.5 – 3 مليون برميل /ي، أي إن أعلى كمية معروضة من النفط كانت في الربع الأول من عام 2007، وأدنى كمية معروضة كانت في الربع الثالث من عام 2014.وكذلك بالنسبة لآسيا والباسفيك فأن الكميات المعروضة لا تتجاوز الواحد الصحيح خلال الفترة من 2007-2014 [16].

إن إجمالي الكمية المطلوبة لمنظمة OECD تتراوح ما بين 50-44.5مليون ب/ ي، أما إجمالي الكميات المعروضة لمنظمة OECDيتراوح ما بين 19.1-23.3 مليون برميل /ي، أي أن الكميات المطلوبة ضعف الكميات المعروضة.

أثر شركات النفط العالمية في التأثير في سعر النفط:

لقد تمكنت الشركات النفطية العالمية من احتكار السوق والسيطرة على أكبر صناعة في العالم ولفترات طويلة وذلك من خلال تحكمها في أسعار النفط بما يخدم مصالحها مما تسبب في هبوط مبيعات الدول المنتجة مما أدى إلى انخفاض دخلها القومي. إلا إنها وبعد إنشاء منظمة أوبك تقلصت نسبة سيطرتها وتحكمها في صناعة النفط لحد كبير وبفعل تأثير الدول المنتجة في الشركات تركت المهمة الرئيسية في تحديد أسعار النفط لمنظمة أوبك [2, 4, 12].

قامت أوبك بعدة محاولات للاقتراب من الصناعة النفطية في دولها والتأثير فيها وفي نظام استثمار الشركات مثل مبدأ مناصفة الأرباح بينهما والذي لحقه سلسلة من التطورات في العلاقات بين الشركات النفطية العاملة والدول المنتجة المستضيفة لتلك الشركات. وبهذا أصبح للدول المنتجة مصلحة مباشرة في الإشراف على نشاط الشركات النفطية والتدخل في أعمالها المتعلقة بالتشغيل والإنتاج، ثم تحديد حجم الكميات المصدرة وأسعار النفط المعلنة، ولقد كانت في ضمن الإصلاحات لتعديل العلاقات النفطية بين الدول المنتجة والشركات النفطية:

- توحيد الامتيازات الممنوحة للشركات من حيث شروطها وامتيازاتها.
- زيادة حصة الدول المنتجة من الأرباح برفع نسبة ضريبة الدخل Income tax.
- إجبار الشركات على الاحتفاظ بحساباتها داخل الدولة المضيفة وبيع جزء من حصتها إلى السوق

النفطية الحرة. جدول (9) سعر النفط المنتج من الشركات العالمية بالدولار/برميل

Company	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
BP	90.1	89.6	91.0	102.2	90.7	95.3	92.4
Exxon Mobil	82.6	82.6	88.9	86.4	85.2	84.2	87.0
Total	83.1	86.3	87.7	86.9	85.7	88.1	89.6
Royal Dutch / Shell	86.0	89	92.5	90.5	88.2	89.2	92.6
Chevron	85.4	84.2	89.2	84.4	81.2	80.8	84.3

المصدر: بتصرف بالاستناد إلى إحصائيات منظمة أوبك [21،16]

نلاحظ أن شركات النفط تسعر إنتاجها من النفط بحسب كلفة إنتاج البرميل النفطي وآليات السوق (العرض والطلب)، ولكن عندما تكون الكمية المعروضة أكبر من الطلب فانه يؤدي إلى انخفاض الأسعار حينها تعمل الشركات على تخزين النفط ويعرض عند ارتفاع الأسعار لذا فالشركات لا تتقيد بسياسة أوبك وتسعيرتها الاسترشادية وأن أسعار الشركات لبرميل النفط تختلف عن أسعار برنت وغرب تكساس.

لذا فان سعر برميل النفط لعام 2007 يختلف من شركة لأخرى فمثلا BP يقدر سعر برميلها 90.1 دولاراً / برميل Exxon Mobil تسعر ب 82.6 دولاراً / برميل. وبالنسبة لتذبذب الأسعار فان شركة BP تسَعر نفطها بحدود 89-102 دولار / برميل خلال فترة التحليل 2007 -2013، أما Exxon Mobil يتراوح سعر برميل نفطها بين 82-89دولاراً / برميل وشركة توتال 83-90 دولاراً / برميل، ثم شركة Royal Dutch/ shell 86-93 دولاراً / برميل، أما شركة Chevron يتراوح سعرها بين 80.8 – 89.2 دولاراً / برميل.

جدول (10) كمية النفط المنتج بواسطة الشركات العالمية للنفط للفترة من (2007-2013) ألف برميل / يوم

Company	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
BP	2.414	2.401	2.535	2.374	2.157	2.056	2.013
Exxon Mobil	2.616	2.405	2.387	2.422	2.312	2.185	2.202
Total	1.509	1.456	1.381	1.340	1.226	1.220	1.167
Royal Dutch / Shell	1.818	1.693	1.581	1.619	1.536	1.488	2.915
Chevron	1.833	1.858	1.878	1.894	1.787	1.764	1.731

المصدر: بتصرف بالاستناد إلى إحصائيات منظمة أوبك [21،16]

نلاحظ من الجدول (10) أن حجم الإنتاج في شركة BP بلغ 2.4 مليون برميل / يوم في عام 2007 ارتفع الإنتاج إلى نحو 2.5 مليون برميل / يوم في عام 2009 إلا إن حجم الإنتاج انخفض إلى ما يقارب نصف مليون برميل / يوم حيث بلغت الإنتاجية في عام 2013 نحو 2.0 مليون برميل / يوم أما إنتاج شركة ExxonMobil فقد بلغ أعلى مستوى في عام 2007 نحو 2.6 مليون برميل / يوم، وانخفضت الكمية المنتجة للشركة حيث وصلت أدنى مستوى لها في عام 2012 نحو 2.1 مليون برميل / يوم، إلا إن

حجم إنتاجها ارتفع إلى ما يعادل 2.2 مليون برميل في عام 2013 م، أما حجم الإنتاج للشركات الأخرى Chevron، Total، Royal Dutch/ shell فان إنتاجية كل منها لا تتجاوز 2 مليون برميل / يوم باستثناء شركة Royal Dutch / shell التي ارتفعت إنتاجيتها إلى 2.9 مليون برميل / يوم في عام 2013 مقارنة بعام 2012 فان الزيادة تقدر ب 1.4 مليون برميل / يوم.

المحور الثاني: الأزمات السعرية والتقلبات وأثرها في توازن السوق النفطية:

إن الأزمات السعرية في صناعة النفط هي اختلال مفاجئ في توازن السوق والتغيرات أما بالارتفاع أو الانخفاض الحاد في الأسعار ويمتد لفترة زمنية محددة وتحدث نتيجة تغير محددات العرض والطلب وعوامل أخرى كالتغيرات الهيكلية في الصناعة النفطية وانهيار التجمعات الهيكلية الاحتكارية أو تغيرات جيوسياسية.

في حالة ارتفاع الأسعار النفطية في السوق فينتج عنه زيادة: الفوائض المالية للدول المصدرة للنفط، التضخم العالمي وظاهرة الركود التضخمي، ميزان المدفوعات في كل من الدول المتقدمة والنامية والدين العام الخارجي في حالة انخفاض الأسعار النفطية فان أثرها المتتالي في أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط ينعكس على انخفاض عائداتها النفطية والفوائض المالية من خلال انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة للنفط وتقليص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات النفطية ويعود ذلك إلى ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية وارتباط الإنفاق العام بعوامل داخلية [6,14,19].

***التقلبات في أسعار النفط:**

إن سعر برميل النفط الخام يتأثر بمتغيرين مهمين الأول يكمن في التغيرات السياسة الدولية والتقلبات المناخية، والثاني يكمن في سياسة العرض والطلب والمضاربات في البورصات الدولية، وتلخص في النقاط الآتية:

1-يتم اختيار مزيج نفط مثل برنت في بحر الشمال كخام لقياس منتجات أوروبا وإفريقيا، ونفط غرب تكساس الوسيط كخام لقياس منتجات أمريكا الشمالية والجنوبية، وخام نفط دبي كخام لقياس منتجات قارة آسيا.

2- يتم تسعيرة خامات القياس الثلاثة في البورصات العالمية في نيويورك ولندن وسنغافورة حسب العرض والطلب للنفط.

3- يتم تسعيرة بقيمة خامات نفط العالم حسب الموقع الجغرافي ومدى اختلافها عن مواصفات خام القياس المعتمد.

4- تشمل المواصفات التي يقارب بها أي نفط في العالم بخام القياس المعتمد على الفرق بين كل من الكثافة حسب معهد البترول الأمريكي API ونسبة الكبريت ورقم المحتوى الحمضي الكلي.

لذا فان استقرار أسعار النفط بالنسبة لأطراف السوق فان: للبلدان المنتجة تعد ضرورة أساسية لتمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة التي برزت في هذه البلدان وهو مطلب مشترك لجميع البلدان المصدرة رغم تناقض سياستها ومواقفها من كيفية تطور أسعار النفط. أما بالنسبة للبلدان المستهلكة فيعد شرطا أساسيا لتعميق سياسات استغلال الطاقة وبصفة خاصة سياسات الاستثمار في الموارد البديلة. وكذلك بالنسبة للشركات النفطية فان استقرار أسعار النفط والميل إلى الارتفاع يعد شرطا مهماً لاستمرار عملية الاستثمار في مجالات الطاقة البديلة إلى جانب الاستفادة عند ارتفاع الأسعار لحصتها من الإمداد العالمي للنفط [12, 15, 17].

هناك أهداف اقتصادية تتعدى مجال الطاقة وخصوصا موقع الولايات المتحدة الأمريكية من حيث التنافس الدولي، فارتفاع سعر النفط له ميزتان: من

جهة له قدرة تنافسية لمنتجات الصناعة وذلك لارتفاع كلفتها خاصة عندما تكون تابعة تبعية مطلقة للنفط الأجنبي، من جهة أخرى وعلى المدى الطويل أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية المزود الرئيسي لهذه البلدان بموارد الطاقة غير التقليدية أو البديلة نظرا لامتلاكها كميات كبيرة من النفط الصخري واحتكار تكنولوجيا الطاقة وكذا سياسة عدم تصدير الطاقة خارج الولايات المتحدة.

بما أن النفط مادة إستراتيجية وتحرص الدول على استمرارية تدفقه بكميات تستوعب النمو الاقتصادي وإمداداته حتى في حالة حدوث أو فرض أي قيود سياسية أو طبيعية أو اقتصادية على تدفق النفط. لذا تلجأ الدول وشركات النفط إلى تخزين كميات من النفط بحيث يصبح هذا المخزون مؤشراً على قدرة الدول على التعامل مع تقلبات سوق النفط والمقاصة بالمدة الزمنية اللازمة لاستهلاكه ويعد المخزون النفطي لدى معظم دول العالم طبقا لعدة عوامل أهمها حجم الاستهلاك، توقعات تغير الأسعار، توقعات استمرارية الإمدادات من مناطق الإنتاجية والمتعلقة بالأوضاع السياسية وعلى الرغم من الصغر النسبي لحجم المخزون النفطي العائم (أي احتواء ناقلة لكميات نفط مخزونة بشكل متحرك أو ساكن) إلا إن له أهمية كبرى كمؤشر للتحركات العامة في حجم المخزون يستدل بها عند وضع السياسات النفطية، ولاسيما وأن الدول المستهلكة والشركات تفضل إحاطة حجم مخزونها بالسرية. ويعد المخزون النفطي العائم من أهم استراتيجيات الشركات النفطية والدول المستهلكة والمنتجة لتحقيق أهداف متباينة وأهمها مجابهة التقلبات في أسعار النفط وتحقيق الوفرة في تكلفة تخزين البرميل النفطي.

***النفط الصخري وأثره في انخفاض الطلب الأمريكي على النفط في السوق النفطية:**

ولقد أصبح النفط الصخري الأمريكي داعما بقوة لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية من خلال انخفاض كلفة الاستهلاك المحلي من الطاقة وانخفاض ميزات الواردات إلى أكثر من 60 % من الطاقة، وتقدر احتياطيات الولايات المتحدة من النفط الصخري ب 169 مليار برميل منها 4 مليارات برميل أو ما يشكل 2.3 % قابل للاستخراج تقنيا، ويعد هذا الحجم قليلاً مقارنه بحجم الاستهلاك الذي يقدر ب 7.5 مليارات برميل مما يجعل الاحتياطي القابل للاستخراج من النفط الصخري يشكل أقل من نصف معدل الاستهلاك السنوي للولايات المتحدة رغم أن هذا النوع من النفط وما يحدثه من ثورة جديدة إلا انه ليس اكتشافا جديدا بل تم استخدامه هذا النوع منذ قرون. وان ارتفاع أسعار النفط في القرن الحادي والعشرين جعل العديد من الدول تقوم بإعادة عمليات استخراج النفط الصخري مرة أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبكميات كبيرة منه خصوصا في ولاية تكساس [3, 12, 26].

إن تكلفة النفط الصخري تعد متغيرا جديدا في معادلة الأسعار مما ينظر إليه داعما في الصناعة النفطية بشكل عام والأسعار بشكل خاص، وإن تأثير متوسط تكلفة إنتاج النفط الصخري البالغة 65 دولاراً للبرميل وعلى أساس سعر غرب تكساس ومرتبطا به لبقائه على الأقل عند سعر 85–90 دولاراً للبرميل وعلى أساس سعر برنت للنفوط التقليدية واللذين يعدان المرجع الأساس لأسعار النفط العالمية أما كلفة النفط الخام التقليدية فتتراوح بين 8–14 دولاراً للبرميل الواحد.

أن ارتفاع أسعار النفط من 60–111 دولاراً للبرميل يعد ارتفاعاً وفرصة غير مسبوقة للولايات المتحدة الأمريكية لإنتاجها من النفط الصخري، حيث ارتفع إنتاجها من 3.5–4 مليون برميل نفط يوميا. وفي ظل بروز منتجين جدد في السوق النفطي فقد أجرت أوبك سلسلة تعديلات بالزيادة في تقديراتها لنمو الطلب العالمي الأمر الذي دعا أوبك لتخفيض توقعاتها لحجم الطلب على إنتاجها في عام 2014

ونشوء بعض الضغوطات على حصتها في السوق من منتجين منافسين جدد.

توقعت منظمة أوبك OPEC ان يبلغ متوسط الطلب على نفطها 29.65 مليون برميل /ي في عام 2014، أي بانخفاض 50 ألف برميل /ي مقارنة بالتقديرات السابقة [20]ويأتي ذلك التخفيف نتيجة تباطؤ بعض الاقتصاديات الناشئة وزيادة الإمدادات من خارج المنظمة Non- OPEC بما يعادل 60 ألف برميل / ي بما في ذلك ظهور النفط الصخري في الولايات المتحدة من الحقول الآتية:

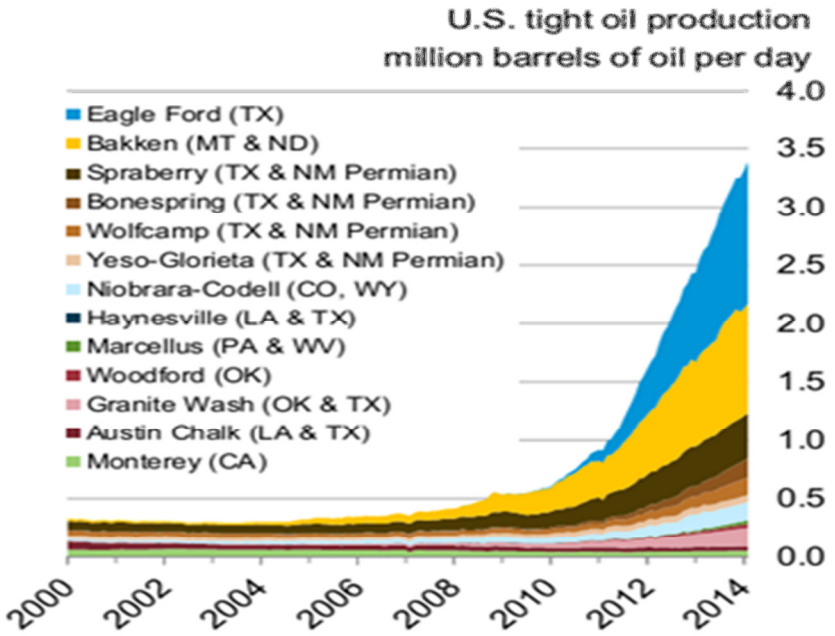

بالإضافة إلى إمكانية تقدير الاحتياطي العالمي ب345 بليون برميل من عدة دول وبشكل كبير وهي روسيا والصين والأرجنتين وليبيا وفنزويلا والمكسيك وباكستان وكندا وأندونيسيا ،مع وجود اختلافات رئيسية بين أمريكا وأجزاء أخرى من العالم أي لا يمكن نسخ تجربة النفط الصخري الأمريكي بسهولة، إذا انخفض الطلب على خام بوني النيجيري الخفيف والنفط الأنقولي لتشابه خواصهما مع نفط باكن الصخري الخفيف، ومع تزايد الانخفاض في الطلب على نفط الأوبك التي قررت تخفيضه بنسبة 1.5 مليون برميل بحلول عام 2018 مقارنة بعام 2014 وذلك نتيجة لزيادة عرض النفط من دول Non- OPEC وتزايد الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري والذي أدى إلى انخفاض الطلب الأمريكي على النفط . ولذا فأن الطلب العالمي للنفط وبحسب إحصائيات وكالة الطاقة العالمية متوقع أن يرتفع إلى93.2 مليون برميل /ي في عام 2016 وبزيادة تقدر ب 700 ألف برميل /ي ويتوقع أن يصل إلى 96 مليون برميل /ي في عام 2019، ويتوقع أن يرتفع عرض النفط في الدول Non-OPEC إلى 60.6 مليون برميل/ي في عام 2019، ويتوقع ارتفاع الإنتاجية للنفط الصخري إلى 6 مليون برميل / ي في عام 2020.

وعند انخفاض الأسعار لا يعني خروج أو توقف إنتاج النفط الصخري، وما ستتأثر به الأسواق هو ما سيتم إنتاجه من النفط الصخري وخاصة من خارج الولايات المتحدة. ولا يجب على الدول المنتجة الاعتماد على أرقام التكاليف إذا أرادت الحفاظ على حصتها في الأسواق وحفاظ النفط على حصته في ميزان الطاقة العالمية. وذلك حفاظا على ميزانيات الدول الذي ستتأثر نتيجة تبني سياسة الحفاظ على الحصص في السوق.

لذا فعملية تنويع الاستثمار وبعيدا عن الاعتماد المطلق على النفط سيمكننا من التغلب على الحفاظ على حصة الدول والنفط في وقت واحد. لذا فأن أوبك تعمل كدور المنتج المرجح. عندما يزداد المعروض النفطي نتيجة لاستمرار إنتاج النفط الصخري سيؤدي إلى ضرورة خفض كميات كبيرة من الإنتاج لإحداث توازن في السوق النفطي والمحافظة على الأسعار.

الاستنتاج:

- إن سياسة أوبك التسعيرية ومكانتها كقائد سعري في السوق النفطية تأتي من خلال موقعها في السوق وبامتلاكها احتياطيات كبيرة وهدفها ضمان استقرار السوق النفطية بما يخدم مصلحة الدول المنتجة والمستهلكة ونمو الصناعات النفطية مع عدم الإضرار بنمو الاقتصاد العالمي.
- إدراك أوبك بأن هناك امتيازات أخرى لا تقل أهمية تتعلق بسقف أو حصص الدول المنتجة وضرورة الالتزام بها وتأثيراتها في نمو الاقتصاد العالمي ومستوى الطلب وكذلك ضرورة التنسيق بين OPEC و – Non OPEC وذلك لارتباط اقتصاديات أعضائها بالإيرادات النفطية وتوازن الطلب على النفط الذي له الأثر الفعال في تخفيف حدة المضاربات من قبل الأطراف المسيطرة على السوق النفطية.
- إن التحكم في تكنولوجيا الصناعة النفطية الذي تفرضه الشركات النفطية أعطاها ميزة تنافسية في مواجهة الأطراف المؤثرة في تسعيرة النفط في السوق النفطية.
- عملت الدول الصناعية على تحقيق انخفاض في إجمالي الطلب على النفط وتقليل الاعتماد على الاستيراد من خلال تطوير وتوسيع الطاقات غير التقليدية والبديلة والمتجددة.
- أثر الخزن الاستراتيجي أثراً مهما في مجابهة ضعف الإمدادات والتأثير في أسعار النفط.
- أصبح للدول المنتجة مصلحة مباشرة في الإشراف على نشاط الشركات النفطية والتدخل في أعمالها المتعلقة بالتشغيل والإنتاجية والتصدير والتسعيرة.
- إن استقرار الأسعار النفطية بالنسبة للدول المنتجة يعد ضرورة أساسية ومطلباً مشتركاً رغم تناقض سياساتها، أما الدول المستهلكة فيعد شرطاً أساسياً لتعميق سياسات استغلال الطاقة أما بالنسبة للشركات النفطية فيعد استقرار الأسعار والميل إلى الارتفاع شرطا مهماً لاستمرار عملية الاستثمار في مجال الطاقة.
- على الرغم من انخفاض أسعار النفط الصخري وارتفاع تكاليف إنتاجيته إلا أن بعض الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية استمرت في الانتاج وتسعى إلى الوصول إلى تقنيات جديدة ترمي إلى تقليل تكاليف إنتاج النفط الصخري.

الخاتمة:

- على الدول تتبنى سياسة الحفاظ على الحصص في السوق وحفاظ النفط على حصة في ميزان الطاقة العالمية أن تنوع استثماراتها وعدم الاهتمام بالتكاليف التي ستنخفض مع التطورات التقنية.
- تبني اوبك سياسة جديدة لمواجهة التحديات الكبيرة لتحقيق استقرار السوق النفطية في ظل انخفاض الطلب على نفطها من قبل البلدان الصناعية OECDوذلك مدفوعا باستخدام النفط بالطاقات البديلة والمتجددة واستحواذ النفط الصخري على نسبة من إجمالي إمدادات النفط.

المراجع:

1- همام الشماع: دراسة اقتصادية مقارنة الأوبك ووكالة الطاقة الدولية وتأثير كل منهما على السوق النفطية العالمية، معهد البحوث والدراسات العربية 1987.

2- محمد خيتأوي: الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، درا رسلات للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا 2010.

3- مجلة آفاق سوق النفط سلسلة سامبا، نوفمبر 2012.

4- الكمو جاسم: أسواق النفط العالمية، مجلة النفط والتعاون العربي الكويت العدد 77 (1996م) ص80

5- كريستوفر هلمان أكبر شركات النفط في العالم 2010

6- فلاح شفيع: السياسة التسعيرية للنفط والغاز، مركز النور للدراسات 2008.

7- عمر خليف: سوق النفط واستراتيجية الأطراف

8- عماد محمد سلو أحمد العبادي: تأثير إنتاج منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) من النفط الخام في الاستهلاك النفطي لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 1980-2010

9- عبد الستار. عبد الجبار موسى حصة أوبك في انتاج النفط الخام أداة للقيادة السعرية في السوق النفطية.

10- عبد الستار عبد الجبار موسى: مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 65 سنه 2007، حصة أوبك من إنتاج النفط الخام أداة للقيادة السعرية في السوق الدولية.

11- ضياء محمد الموسوي: ثورة أسعار النفط 2005.

12- سعد الله داؤود: تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2010-2008، مجلة الباحث- عدد 2011/09.

13- زياد علي: الاستثمار في القطاع النفطي، العربية، بيروت 2005/4/8.

14- زياد عربية: ارتفاع أسعار النفط (الأسباب والتداعيات)، مجلة شئون عربية، الملف الاقتصادي، العدد 134، جامعة الدول العربية، القاهرة 2008.

15- حسين عبدالله: أسعار النفط، التصحيح عبر آليات السوق، العدد 154، القاهرة، 2005.

16- تقارير منظمة أوبك 2005 إلى 2015

17- أسعار النفط في السوق الدولية وأبعادها على سياسة الدول المؤتمر العالمي لدراسات نفط ال عراق20-2011/12/23.

18- أحمد حسين علي الهيتي: "مقدمة في اقتصاد النفط" الدار النموذجية للطباعة والنشر صيدا، بيروت 2011.

19- إبراهيم بن عبد العزيز المهنا: التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية، الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز المنظمة العربية للدول المصدرة للبترول (أوابك) الكويت 2009.

20- U.S. Energy information Administration home page /www.eia.gov.

21- Monthly Oil Market Report December (2005-2015)

22- Monthly Energy Review / ww.eia.gov/ mer.

23- International Monetary fund, March 27 2014 Washington, DC

24- International Energy Agency, World Energy outlook 2008 IEA / OECD: Paris. Robert J. Samuelson, OPEC's Triumph: Acting like a True Cartel – with America's Help "The Washington post, 12 March 2008.

25- EIA, short – Term Energy outlook, March 2014.

26- EIA, Annual Energy outlook 2014 Early Please.

27- Cambridge Energy Research Associates ' Recession Shoch: The Impact of the Economic and financial Crisis on the Oil Market: op cit.

28- Bp , statistical Review of world Energy, London: British Petroleum ,2009.

29- Arbex, Marcelo and Perobelli, Fernando S., Solow meets Leontief: Economic growth and energy consumption Energy Economics 32 (2010), p44.

30- Annual Energy outlook / ww.eia.gov/ aeo.

Effecting parties on Oil Balance of the Market (OPEC, Non- OPEC, international Oil Companies)

Libya Abood Saleh Ba – Hwerieth **Salem Mubarak Saleh Bin- Gadeem**

Abstract

The Organization OPEC represents countries with large reserves and a large productivity and balanced investment policies in the field of of production of oil, while countries of the Organization countries represent Non-OPEC members .For example, the OECD represents the largest consumers in the global of oil market. However, the pricing policy pursued by OPEC proved difficult, despite their role in restoring balance to the world oil market, However, a decline in US demand for OPEC oil control the largest share of the production of the oil companies.

The study found that oil reserves have a role in driving the price of the oil market, the need for coordination among the members of OPEC and Non- OPEC to ease speculation by controlling the oil market parties. Control in the oil industry technology play, a role in determining the cost of production and direct investment and pricing of oil, and confront the weak supply and the impact on oil prices through the use of strategic storage policy which the countries adopted to maintain the quotes in the oil market by diversifying its investment policy of the cost of producing a barrel of oil will fall with technological developments.

Keywords: floating, proven reserves, vertical integration, strategic storage, market balance.